

Distr.: General  
26 May 2015  
Arabic and French only

## فريق استعراض التنفيذ

### الدورة الخامسة

فيينا، ١-٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

## خلاصة وافية

### مذكرة من الأمانة

ورقة غرفة الاجتماعات هذه معروضة على فريق استعراض التنفيذ وفقاً للفقرة ٣٦ من الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (مرفق قرار مؤتمر الدول الأطراف ١/٣). وتجسّد الخلاصة الواردة هنا استعراضاً قطرياً أُجري في السنة الرابعة من دورة الاستعراض الأولى.



## ثانياً - خلاصة وافية

### جمهورية مصر العربية

#### ١ - مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لجمهورية مصر العربية في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وَقَّعت جمهورية مصر العربية (مصر) على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الاتفاقية) في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وصدَّق عليها السيد/رئيس جمهورية مصر العربية بالقرار رقم ٣٠٧ لسنة ٢٠٠٤ في ١١/٩/٢٠٠٤ ونشرت في الجريدة الرسمية العدد ٦ بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٨ وأودعت مصر صك تصديقها على الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

وتطبَّق مصر القانون المدني. والمصادر الأساسية للقانون المصري هي الدستور وقوانين البرلمان والقانون الدولي. ويتضمن الإطار القانوني الوطني لمكافحة الفساد أحكاماً من عدد من القوانين لا سيما قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون الكسب غير المشروع بالإضافة إلى قانون مكافحة غسل الأموال.

وتجدر الإشارة إلى أن أية معاهدة يتم التصديق عليها ونشرها يكون لها في مصر ذات قوة القانون المصري، وتكون أحكامها، باستثناء تلك الذي يقتضي تنفيذها فرض عقوبة أو إجراء قسري، قابلة للتطبيق الذاتي دون حاجة إلى تدخل تشريعي (المادة ١/١٥١ من الدستور).

لدى مصر العديد من الجهات والأجهزة المعنية بمكافحة الفساد منها: هيئة الرقابة الإدارية، عدد من النيابة المتخصصة، إدارة الكسب غير المشروع التابعة لوزارة العدل، الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة التابعة لوزارة الداخلية ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أنشأت مصر لجنة وطنية تنسيقية لمكافحة الفساد.

#### ٢ - الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

##### ٢-١ - ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

##### الرشو والمتاجرة بالنفوذ (المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢١)

جرّم المشرع المصري بموجب قانون العقوبات رشوة الموظف العام (المادة ١٠٧ مكرر معطوفة على المواد ١٠٣-١٠٥)، كما جرّم من قام بهذا الفعل ولو لم يلقي الوعد أو العرض قبلاً لدى الموظف العام (المادة ١٠٩ مكرر).

جرّمت المواد ١٠٣ - ١٠٥ من قانون العقوبات كل فعل يصدر من الموظف العمومي يطلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ عطية أو وعداً لأداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنها.

يعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشي ومع ذلك يعفى الراشي أو الوسيط من العقوبة إذا اخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها (المادة ١٠٧) مكرر).

لم يجرم القانون المصري رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية.

جرّم المشرع المصري بموجب قانون العقوبات كل فعل يصدر من الجاني يتضمن عرضه لوعده أو عطية على موظف عام أو أي شخص آخر لدفعه لاستغلال نفوذه الحقيقي أو المزعوم (المادة ١٠٧ مكرر معطوفة على المادة ١٠٦ مكرر)، كما وأن المشرع المصري جرم من قام بهذا الفعل ولو لم يلقي هذا الوعد أو العرض قبلاً (المادة ١٠٩ مكرر).

جرّمت المادة ١٠٦ مكرر من قانون العقوبات فعل قبول أو طلب للنفس أو للغير أو الأخذ لوعده أو عطية لاستغلال نفوذ حقيقي أو مزعوم بهدف الحصول على مزية بغير حق من أي نوع وسواء كان الجاني موظفاً عمومياً أو شخصاً آخر.

جرّمت مصر الوعد بالرشوة في القطاع الخاص أو عرضها أو منحها بموجب المادة ١٠٧ مكرر معطوفة على المادتين ١٠٦ و ١٠٦ مكرر "أ" من قانون العقوبات. كما وأن المشرع المصري جرّم من قام بهذا الفعل ولو لم يلقي الوعد أو العرض قبلاً (المادة ١٠٩ مكرر).

كما جرّمت مصر طلب أو قبول الرشوة في القطاع الخاص بموجب المادتين ١٠٦ و ١٠٦ مكرر "أ" من قانون العقوبات.

### غسل الأموال؛ الإخفاء (المادتان ٢٣ و ٢٤)

جرّم المشرع المصري غسل العائدات الإجرامية بموجب المادة (٢) من قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته وآخرها القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤.

اعتبر المشرع المصري كل فعل يشكل جنابة أو جنحة بموجب القانون المصري، جريمة أصلية لجريمة غسل الأموال، سواء ارتكب داخل البلاد أو خارجها، متى كان معاقباً عليه في كلا البلدين (المادة (١) بند "ج" من قانون مكافحة غسل الأموال). كما لم يستثن الأشخاص الذين ارتكبوا الجرم الأصلي من الملاحقة بجرم غسل الأموال.

كما جرّم المشرع المصري المشاركة في ارتكاب جريمة غسل الأموال والتعاون والتآمر على ارتكابها والمساعدة والتشجيع على ذلك وتسهيله، وذلك بموجب الأحكام العامة المتعلقة بالاشتراك الجرمي والمنصوص عليها في قانون العقوبات (المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥). أما بالنسبة لإسداء المشورة، فإنها تندرج من ضمن أفعال المساعدة المنصوص عليها في المادة ٤٠ والتي أشارت إلى "ساعدهم بأي طريقة أخرى". كما جرّمت المادة ١٤ من قانون مكافحة غسل الأموال الشروع في ارتكاب جريمة غسل الأموال.

جرّم قانون العقوبات إخفاء الأشياء المسروقة أو المتحصلة من جنابة أو جنحة، كجريمة مستقلة وذلك في المادة (٤٤) مكررا من قانون العقوبات.

#### الاختلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢)

جرّمت المادة (١١٢) من قانون العقوبات الاختلاس غير أنها لا تغطي صراحةً فعلي التبيد والتسريب، غير أن هاذين الفعلين يمكن تجريمهما بناءً لنص المادة (١١٦) مكرر والذي جاء شاملاً بحيث عاقب على فعل الاضرار عمداً بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها الموظف العمومي أو يتصل بها بحكم عمله أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة. كما أنه يمكن الاستناد لأحكام المادة (١١٣) والتي تجرّم فعل تسهيل الاختلاس للغير لتغطية فعل "التسريب".

جرّمت المادة (١١٥) من قانون العقوبات إساءة استغلال الوظائف.

أفرد المشرع المصري قانوناً خاصاً للكسب غير المشروع (القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع) جرّم بموجبه هذا الفعل. ولا يمنع انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة من رد الكسب غير المشروع (المادة ١٨).

جرّم المشرع المصري الاختلاس في القطاع الخاص وذلك بموجب وبموجب المادة (٣٤١) من قانون العقوبات والمتعلقة بخيانة الأمانة. كما أفرد المشرع المصري المادة (١١٣) مكرر من قانون العقوبات إذا وقع من قبل رئيس أو عضو مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو مدير أو عامل بها.

#### إعاقة سير العدالة (المادة ٢٥)

تعاقب المادة (٣٠٠) من قانون العقوبات من أكره شاهداً على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زوراً، وهذه المادة تغطي حالات استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب. كما

تطبق المادة (٢٩٨) على الوعد بمزية غير مستحقة أو عرضها أو منحها للتحريض على الإدلاء بشهادة زور في حال حصلت الشهادة. ويمكن البناء على المادة (٤٠) حول الاشتراك الجرمي، معطوفة على المادة (٢٩٤) والتي تجرم شهادة الزور في جنائية أو على المادة (٢٩٦) والتي تجرم شهادة الزور في جنحة أو مخالفة، لمعاقبة من حرض على الشهادة زورا إذا كانت الشهادة حصلت بناء على هذا التحريض. كما يمكن البناء على المادة (٤٠) حول الاشتراك الجرمي، معطوفة على المادة (١٤٥) والتي تجرم إخفاء أدلة الجريمة أو تقديم معلومات غير صحيحة حولها لمعاقبة من استخدم القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب أو الوعد بمزية غير مستحقة أو عرضها أو منحها للتحريض على تقديم الأدلة في إجراءات تتعلق بارتكاب أفعال مجرّمة وفقاً للاتفاقية.

جرّمت المادة (١٣٧ مكرر/أ) من قانون العقوبات كل من استعمل القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ليحمله بغير حق على أداء عمل من أعمال وظيفته أو على الامتناع عنه.

#### مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

لم تنص التشريعات المصرية على المسؤولية الجنائية للشخصيات الاعتبارية فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية سوى بالنسبة لجريمة غسل الأموال (المادة ١٦ من قانون مكافحة غسل الأموال). ويمكن البناء على نص المادة (١٧٤) من القانون المدني لتقرير مسؤولية الشخص الاعتباري المدنية عن الأعمال غير المشروعة لتابعه.

كما وأن المشرع المصري قد نص على المسؤولية الإدارية للشخص الاعتباري في عدة قوانين إلا أن هذه المسؤولية لا تمتد لجرائم الفساد.

لا تلمس مسؤولية الشخص الاعتباري، متى ما كانت مقررة، بالمسؤولية الجنائية للشخصيات الطبيعية التي ارتكبت الجرائم.

#### المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

جرّمت المواد (٤٠)، (٤١)، و(٤٢) من قانون العقوبات الاشتراك الجرمي (المشاركة، التحريض، الاتفاق، المساعدة بأي طريقة)، وتنطبق هذه المواد على الأفعال المجرّمة وفقاً للاتفاقية .

الأصل بحسب قانون العقوبات هو أن الشروع في مواد الجنايات معاقب عليه في جميع الأحوال إلا ما استثنى بنص خاص (المادة ٤٦) وان الأصل في مواد الجنح أن الشروع غير معاقب عليه إلا بنص خاص (المادة ٤٧). بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية، الشروع في كافة هذه الجرائم معاقب عليه، باستثناء الشروع في جرائم الرشوة في القطاع الخاص واحتلاس الممتلكات في القطاع الخاص وإكراه شخص للإدلاء بشهادة زور. الأصل بحسب قانون العقوبات هو أن مجرد العزم على ارتكاب الجريمة والأعمال التحضيرية لذلك غير معاقب عليها (المادة ٤٥).

#### الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القوانين (المادتان ٣٠ و ٣٧)

تتراوح عقوبات الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية من الغرامة إلى السجن المؤبد، مع مراعاة مدى خطورة الجريمة. ولا تشكل الحصانات عائقا أمام الملاحقة القضائية لهذه الجرائم، حيث أعطى المشرع حصانة إجرائية لبعض فئات الموظفين العموميين، علماً بأن أعضاء الحكومة والجهاز الإداري للدولة ليس لهم حصانة مميزة. تعتمد مصر مبدأ شرعية الملاحقة.

يجوز الإفراج إلى حين المحاكمة بكفالة أو بغير كفالة. كما يجوز الإفراج تحت شرط عن كل محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا كان قد أمضى في السجن ثلاثة أرباع مدة العقوبة المحكوم بها عليه وذلك بناءً على المادة (٥٢) من قانون السجون.

يجوز للرقابة الإدارية أن تطلب وقف العامل عن أعمال وظيفته أو إبعاده مؤقتاً عنها إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، وذلك بقرار من رئيس المجلس التنفيذي.

نصت المادة (٢٥) من قانون العقوبات على إسقاط أهلية الشخص الذي يحكم عليه بعقوبة جنائية للقبول في أي خدمة في الحكومة، كما وأن المادة (١٥) من قانون الخدمة المدنية رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ وضعت شروط لمن يعين في الوظيفة العامة من شأنها منع من سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، من الالتحاق بالخدمة في المرافق العامة. وتطبق العديد من التشريعات لإسقاط الأهلية عن الأشخاص المدانين بارتكاب أفعال مجرّمة وفقاً للاتفاقية، للقيام بتولي منصب في منشأة مملوكة كلياً أو جزئياً للدولة، لاسيما القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

(المادة ٨٩) والقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام (المواد ١ و٤ و٤٤).

لا تمنع العقوبات الجزائية السلطات المختصة من ممارسة صلاحياتها التأديبية تجاه المستخدمين المدنيين.

لدى مصر برامج لإعادة تأهيل المسجونين خلال فترة سجنهم كما لديها برامج لرعاية المسجونين المفرج عنهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

لا تمنح التشريعات المصرية حصانة من الملاحقة القضائية لمن يقدم عوناً في عمليات التحقيق، إنما فقط تعفى المتهم من العقاب بموجب حكم قضائي ووفقاً للحالات التي حددها القانون (المادة ١٠٧) مكرر والمادة (١١٨) مكرر (ب) من قانون العقوبات والمادة (١٧) من قانون غسل الأموال).

لا تنص التشريعات المصرية على حماية الأشخاص الذين يتعاونون مع العدالة.

#### حماية الشهود والمبلغين (المادتان ٣٢ و ٣٣)

لا تنص التشريعات المصرية على حماية الشهود والخبراء والضحايا ولا على حماية المبلغين. وقد أعدت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد مشروع قانون حول هذه الحماية.

#### التجميد والحجز والمصادرة؛ السريّة المصرفية (المادتان ٣١ و ٤٠)

نصت المادة (٣٠) من قانون العقوبات على إمكانية مصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من جنائية أو جنحة، وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها.

أما بالنسبة لتجميد وحجز ومصادرة ممتلكات تعادل قيمتها قيمة العائدات الجرمية أو الممتلكات التي حولت إليها العائدات الجرمية، فإنها ممكنة في حالات غسل الأموال والكسب غير المشروع فضلاً عن جرائم اختلاس الأموال العامة.

غير أن المشرع المصري لم ينص على هذا الأمر بالنسبة لجرائم الرشوة (في القطاعين العام والخاص) والمتاجرة بالنفوذ واختلاس الأموال الخاصة.

كما لم ينص المشرع المصري على إمكانية تجميد وحجز ومصادرة الإيرادات أو المنافع الأخرى المتأتية من العائدات الإجرامية المتأتية من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية، باستثناء جريمة غسل الأموال.

منح قانون الإجراءات الجنائية سلطات واسعة لمأمور الضبط القضائي بغية البحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق في الدعوى. كما سمح في المادة (٢٠٨) مكرر (أ) منه للمحكمة الجنائية المختصة، بناءً لطلب النيابة العامة، أن تأمر باتخاذ تدابير تحفظية على أموال المتهم بما في ذلك منعه من التصرف فيها أو إدارتها، وذلك في العديد من الجرائم تشمل جرائم الفساد. وللنائب العام عند الضرورة أو في حالة الاستعجال أن يأمر مؤقتاً باتخاذ هذه التدابير.

كما تتولى وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بناءً على المادة (٥) من قانون مكافحة غسل الأموال، أعمال التحري والفحص عما يرد إليها من إخطارات ومعلومات في شأن العمليات التي يشتهب في أنها تشكل متحصلات جريمة أصلية أو تتضمن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وللوحدة أن تطلب من النيابة العامة اتخاذ التدابير التحفظية.

تنص التشريعات المصرية على آلية إدارة الأموال المتحفظ عليها وترتكز هذه الآلية بشكل أساسي على أحكام الوكالة المنصوص عليها في القانون المدني. كما توجد إدارة عامة للأموال المتحفظ عليها تم إنشاؤها بقرار من النائب العام عام ١٩٩٩ بالإضافة إلى وحدة الأموال المتحفظ عليها في إدارة الكسب غير المشروع وإدارة الأموال المصادرة في وزارة المالية.

لا تشكل السرية المصرفية عائقاً أمام القيام بالتحقيقات الجنائية حيث إنه وفقاً للمادتين ٩٧ و٩٨ من قانون البنك المركزي، يمكن لمحكمة استئناف القاهرة الأمر بالاطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات مصرفية، بناءً على طلب من النيابة العامة، إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في جنابة أو جنحة قامت الدلائل الجدية على وقوعها. ويكون للنائب العام أو من يفوضه من المحامين العاميين أن يأمر مباشرة بالاطلاع أو الحصول على البيانات أو المعلومات المصرفية إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في عدد من الجرائم منها جريمة غسل الأموال.

لا تسمح التشريعات المصرية بإلزام الجاني بأن يبين المصدر المشروع للعائدات الإجرامية إلا استثناءً كما هو الحال بالنسبة لجريمة الكسب غير المشروع (المادة ٢ من قانون الكسب غير المشروع).



### التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و ٤١)

نصت المادة (١٥) من قانون الإجراءات الجنائية على أن الدعوى الجنائية تنقضي في مواد الجنايات بمضي عشر سنين، وفي مواد الجناح بمضي ٣ سنوات. بذلك تكون مدة تقادم الدعوى في كافة الجرائم المنصوص عليها وفقاً للاتفاقية هي عشر سنوات من يوم وقوع الجريمة، باستثناء جرائم الرشوة في القطاع الخاص واحتلاس الممتلكات في القطاع الخاص وإكراه شخص للإدلاء بشهادة زور حيث مدة تقادم الدعوى هي ثلاث سنوات.

وتنقطع المدة بإجراء التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي.

ويبدأ احتساب مدة التقادم من يوم وقوع الجريمة إلا بالنسبة لجرائم احتلاس المال العام، وإساءة استغلال الوظيفة واحتلاس الممتلكات في الشركات المساهمة حيث يبدأ احتساب مدة التقادم في هذه الجرائم من تاريخ انتهاء خدمة الموظف العام أو زوال صفته، ما لم يكن قد بدأ في التحقيق قبل ذلك.

لم تنص التشريعات المصرية على إمكانية الأخذ بعين الاعتبار حكم إدانة سبق أن صدر بحق الجاني المزعوم في دولة أخرى، بغية استخدام تلك المعلومات في إجراءات جنائية.

### الولاية القضائية (المادة ٤٢)

أنشأت مصر اختصاصها فيما يتعلق بمعظم الحالات المشار إليها في المادة ٤٢، باستثناء جرائم الفساد المرتكبة في الخارج من قبل شخص عديم الجنسية يوجد محل إقامته المعتاد في إقليمها وجرائم الفساد التي ترتكب ضد مصر أو ضد مواطنيها. كما لا يوجد نص صريح في التشريع المصري يُكرّس مبدأ المحاكمة في حالة عدم التسليم، لاسيما في حالة لم يكن هناك ولاية قضائية لمصر على الفعل المجرّم.

### عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و ٣٥)

تضمّن القانون المدني نصّاً عاماً (المادة ١٢٥) يرسّخ قاعدة أن الغش أو التدليس يفسد التصرفات القانونية وهي قاعدة قانونية عامة تستند إليها الجهة الإدارية في طلب القضاء ببطالان التعاقدات الناتجة عن جرائم فساد.

كما أجازت التشريعات المصرية التعويض عن أفعال الفساد التي أصابت الغير بالضرر لا سيما بناءً على القواعد العامة في القانون المدني والتي أجازت التعويض عن العمل غير المشروع (المادة ٦٣ ١).

### السلطات المتخصصة والتنسيق فيما بين الهيئات (المواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩)

لدى مصر العديد من الجهات والأجهزة المعنية بمكافحة الفساد لعل أبرزها هيئة الرقابة الإدارية وهي هيئة مستقلة تمارس كافة أشكال الرقابة الإدارية، والمالية وضبط الجرائم الجنائية التي تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لواجبات ووظائفهم وهي المنوط بها مكافحة الفساد الإداري. وتباشر الرقابة الإدارية اختصاصها في الجهاز الحكومي وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات والخاصة وأجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالاً عامة. لدى الهيئة الموارد الكافية لأداء مهامها بما في ذلك الموارد المالية والتقنية والبشرية.

كما أنشأت مصر العديد من النيابة المتخصصة والتي لها اختصاصات هامة في مجال مكافحة الفساد منها: نيابة أمن الدولة العليا ونيابة الأموال العامة العليا ونيابة الشئون المالية والتجارية بالإضافة إلى هيئة النيابة الإدارية.

يضاف إلى هذه الأجهزة إدارة الكسب غير المشروع التابعة لوزارة العدل والإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة التابعة لوزارة الداخلية ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أنشأت مصر لجنة وطنية تنسيقية لمكافحة الفساد.

وفيما يتعلق بالتعاون بين السلطات الوطنية، ألزمت المادة (٢٦) من قانون الإجراءات الجنائية الموظفين العموميين والمكلفين بخدمة عامة في حالة علموا أثناء تأدية عملهم بوقوع جريمة ما أن يبلغوا عنها فوراً النيابة العامة. كما ألزمت المادة (٧) من قانون مكافحة غسل الأموال، الجهات المختصة بإبلاغ الوحدة بما يتوافر لديها من معلومات بشأن جرائم غسل الأموال. كما أنشأت مصر اللجنة الوطنية التنسيقية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفيما يتعلق بالتعاون بين السلطات الوطنية والقطاع الخاص، ألزمت المادة (٨) من قانون مكافحة غسل الأموال المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية بإخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن أي من العمليات التي يشتهب في أنها تشكل متحصلات جريمة أصلية أو تتضمن غسل الأموال أو تمويل إرهاب.

يوجد عدد من الخطوط الساخنة لتلقي الشكاوي والبلاغات ومنها خطوط ساخنة لتلقي البلاغات من قبل الأجهزة الرقابية ومنها الخط الساخن لهيئة الرقابة الإدارية والخط الساخن لإدارة الأموال العامة.

## ٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

إجمالاً، فيما يلي المعالم البارزة من التجارب الناجحة والممارسات الجيدة في تنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية:

- تجريم تقاضى الموظف العام أية مبالغ على سبيل المكافأة بعد انجاز العمل (المادة ١٠٥ من قانون العقوبات)
- عدم حؤول انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاء في قضايا الكسب غير المشروع من رد الكسب غير المشروع (المادة ١٨ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع).
- عدم سريان مدة التقادم على دعاوى الرشوة واستغلال النفوذ واختلاس المال العام، وإساءة استغلال الوظيفة واختلاس الممتلكات في الشركات المساهمة إلا من تاريخ انتهاء خدمة الموظف العام أو زوال صفته، ما لم يكن قد بدأ في التحقيق قبل ذلك (المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٥).
- جواز تنفيذ الحكم بالرد في جرائم العدوان على المال العام في أموال زوج المتهم وأولاده القصر، إذا ثبت أنها آلت إليهم من المتهم وأنها متحصلة من الجريمة المحكوم فيها. كما أن انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاء لا يحول دون القضاء بالرد في جرائم العدوان على المال العام في مواجهة الورثة والموصي لهم وكل من أفاد فائدة جديّة من الجريمة ليكون الحكم بالرد نافذاً في أموال كل منهم بقدر ما استفاد. (المادة ٢٠٨ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية).

## ٢-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

من شأن الخطوات التالية أن تتيح زيادة تعزيز التدابير القائمة لمكافحة الفساد:

- تجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية (الفقرة ١ من المادة ١٦)؛

- النظر في تجريم ارتشاء الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية (الفقرة ٢ من المادة ١٦)؛
- بالنسبة لحماية الشهود والمبّلّغين (المادتان ٣٢ و ٣٣):
  - اتخاذ التدابير المناسبة لتوفير حماية فعّالة للشهود والخبراء الذين يُدّلون بشهادة تتعلق بأفعال مجرّمة وفقاً للاتفاقية وكذلك لأقاربهم وسائر الأشخاص الوثيقي الصلة بهم عند الاقتضاء، من أي انتقام أو تهريب محتمل. ويجب أن تسري هذه التدابير على الضحايا إذا كانوا شهوداً وعلى المتهمين الذين يقدمون عوناً في عمليات التحقيق أو الملاحقة بشأن فعل مجرّم وفقاً للاتفاقية.
  - اتخاذ الإجراءات اللازمة لكي تتيح إمكانية عرض آراء وشواغل الضحايا وأخذها بعين الاعتبار في المراحل المناسبة من الإجراءات الجنائية المتخذة ضد الجناة، على نحو لا يمس بحقوق الدفاع.
  - النظر في اتخاذ تدابير مناسبة لتوفير الحماية من أي معاملة لا مسوّغ لها لأي شخص يقوم، بحسن نية والأسباب وجيهة، بإبلاغ السلطات المختصة بأي وقائع تتعلق بأفعال مجرّمة وفقاً للاتفاقية.
- اعتماد التدابير اللازمة للتمكين من تجميد وحجز ومصادرة ممتلكات تعادل قيمتها قيمة العائدات الجرمية المتأتية من جرائم الرشوة (في القطاعين العام والخاص) والمتاجرة بالنفوذ واحتلاس الأموال الخاصة، أو الممتلكات التي حولت إليها تلك العائدات.
- اعتماد التدابير اللازمة للتمكين من تجميد وحجز ومصادرة الإيرادات أو المنافع الأخرى المتأتية من العائدات الإجرامية المتأتية من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية.
- تشجع مصر كي تنظر في تضمين تشريعاتها نصاً صريحاً يُكرّس مبدأ المحاكمة في حالة عدم التسليم.

### ٣- الفصل الرابع: التعاون الدولي

ليس هناك في القانون الوضعي المصري نص عام ينظم مسألة التعاون القضائي الدولي غير أنه يوجد مشروع قانون مقدم من النيابة العامة بهذا الشأن، ينظمه بكافة وجوهه وأبرزها:

المساعدات القضائية، وتسليم المجرمين، ونقل المحكوم عليهم، ونقل الإجراءات الجنائية. وهذا المشروع مطروح حالياً قيد الدراسة بقطاع التشريع بوزارة العدل تمهيداً لعرضه على مجلس النواب القادم في أول دور انعقاد له.

### ٣-١ - ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

#### تسليم المجرمين (المادة ٤٤)

ليس هناك في القانون الوضعي المصري نص عام ينظم مسألة تسليم المجرمين بشكل تفصيلي بالرغم من وجود عدد من النصوص القانونية التي تطرقت للتعاون القضائي الدولي ونصت على أن التعاون في هذا المجال يتم في إطار القواعد التي تقرها الاتفاقيات الدولية أو وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل (المادة ١٨ من قانون مكافحة غسل الأموال).

عملياً، ترد طلبات التسليم إلى قطاع التعاون في وزارة العدل (السلطة المركزية) ثم تُحال إلى النيابة العامة ويعود للنائب العام القرار النهائي بالموافقة على الطلب أو رفضه، علماً بأن قراره يقبل الطعن.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لرئيس الجمهورية، عملاً بالقرار بقانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٤، الموافقة على تسليم المتهمين ونقل المحكوم عليهم متى اقتضت مصلحة الدولة العليا ذلك، وذلك بناءً على عرض النائب العام وبعد موافقة مجلس الوزراء.

لا يمكن لمصر أن توافق على طلب تسليم شخص بغياب شرط ازدواجية التجريم.

لا تجعل مصر تسليم المجرمين مشروطاً بوجود معاهدة وتعتبر كافة الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية خاضعة للتسليم بناءً للتطبيق المباشر لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المادة ١/١٥١ من الدستور)، علماً بأن القوانين المصرية لا تعتبر أيّاً من هذه الجرائم جرمًا سياسياً ولا تنص على مدة حبس مفروضة لقبول طلب التسليم.

بالرغم من أن بعض الاتفاقيات الثنائية بين مصر ودول أخرى في مجال تسليم المجرمين تنص على عدد من الإجراءات التي من شأنها الإسراع في التعامل مع طلبات التسليم، إلا أن فريق الخبراء لم يتمكن من الوقوف على مدى فاعلية وسهولة وسرعة هذه الإجراءات.

يمكن لمصر أن تحتجز الشخص المطلوب تسليمه والموجود في إقليمها، أو تتخذ تدابير مناسبة أخرى لضمان حضوره إجراءات التسليم، وذلك بناءً على أحكام بعض الاتفاقيات الثنائية حول تسليم المجرمين والتي عاجلت هذا الموضوع.

لا تقوم مصر بتسليم مواطنيها (المادة ٦٢ من الدستور). وتعترف مصر بمبدأ "إمّا التسليم وإمّا المحاكمة"، لكنه غير منظم بقانون تشريعي.

ويمكن النظر في إنفاذ العقوبات الجنائية الأجنبية استثنائياً إذا كانت هناك معاهدة ثنائية أو متعددة الأطراف تنظم ذلك.

يحتوي الدستور وقانون الإجراءات الجنائية على ضمانات للمعاملة العادلة، وهي تنطبق على إجراءات التسليم.

لا تنص التشريعات المصرية ولا الاتفاقيات الثنائية حول تسليم المجرمين بين مصر والدول الأخرى، على إمكانية رفض طلبات التسليم لمجرد أن الجرم يتعلق بأمر مالية.

أبرمت مصر مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الثنائية في مجال تسليم المجرمين كما أنها طرف في العديد من الاتفاقيات المتعددة الأطراف ذات الصلة.

#### نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المادتان ٤٥ و ٤٧)

أبرمت مصر عدداً من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية في مجال نقل الأشخاص المحكوم عليهم يمكن أن ترعى نقل الأشخاص الذين يحكم عليهم لارتكابهم أفعالاً مجرّمة وفقاً للاتفاقية.

#### المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

ليس هناك في القانون الوضعي المصري نص عام ينظم مسألة المساعدة القانونية المتبادلة بشكل تفصيلي بالرغم من وجود عدد من النصوص القانونية التي تطرقت للتعاون القضائي الدولي ونصت على أن التعاون في هذا المجال يتم في إطار القواعد التي تقررها الاتفاقيات الدولية أو وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل (المادة ١٨ من قانون مكافحة غسل الأموال)، وهذا ينسحب على ما قد تتضمنه هذه الاتفاقيات من شروط خاصة بازواجية التجريم.

أشارت مصر إلى أنه عهد بمهام السلطة المركزية المشار إليها إلى قطاع التعاون الدولي بوزارة العدل، وتم إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بذلك.

معظم الاتفاقيات والتدابير التي تطبق في هذا الشأن تنص على تقديم الطلب كتابة أو تقديمه شفاهة في حالة الاستعجال، مع ضرورة تأكيده كتابة، وبلغة الدولة الطالبة، مرفقاً به ترجمة طبق الأصل بلغة الدولة المطلوب إليها أو باللغة الإنجليزية/الفرنسية. وفي حالة عدم وجود اتفاقية مع الدولة الطالبة، يتم اقتضاء تقديم الطلب باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية بالنسبة للدول غير الناطقة بالعربية.

يمكن لمصر أن تقدم المساعدة بغض النظر عن وجود معاهدة وبغياب ازدواجية التجريم. وتتاح في سياق المساعدة القانونية المتبادلة نفس مجموعة التدابير والإجراءات المتاحة في الإجراءات الجنائية الداخلية. وتطبق نفس الأحكام على طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

يمكن لمصر أن ترسل تلقائياً ودون تلقي طلب رسمي معلومات ذات صلة بمسائل جنائية إلى بلدان أخرى.

لا يوجد حالياً قواعد قانونية متكاملة تنظم إجراء التحقيقات عن طريق الائتثار بواسطة الفيديو إلا أن هناك مشروعات قوانين تحت الدراسة تنظم هذه الإمكانيات.

لا تعد السرية المصرفية وبمجرد أن الجرم يعتبر أيضاً متصلاً بأمور مالية من أسباب رفض تقديم المساعدة القانونية المتبادلة.

ليس لدى مصر إجراءات محلية لتنظيم نقل واستقبال الأشخاص المحتجزين أو الذين يقضون حكماً بالسجن.

تمثل مصر لطلب الحفاظ على سرية الطلب ومضمونه على أساس التطبيق المباشر للاتفاقية. يمكن أيضاً لمصر، وبناءً على نفس الأساس، أن توفر المساعدة القانونية المتبادلة تماشياً مع أحكام المادة ٤٦ من الاتفاقية عند التعامل مع الطلبات المقدمة من الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد والتي ليس لديها مع مصر اتفاقية حول هذا الموضوع.

أبرمت مصر العديد من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف حول المساعدة القانونية المتبادلة.

#### التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحري الخاصة (المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠)

يوجد عدد من قنوات الاتصال المباشر بين سلطات إنفاذ القانون المصرية ونظيرتها بالدول الأخرى ويتم التعاون مع الدول الأخرى فيما يتعلق بالجرائم من خلال قنوات التعاون الدولي بوزارة الداخلية (قطاع الأمن الوطني)، وإنتربول القاهرة، وإدارة التعاون الدولي بوزارة العدل ومكتب التعاون الدولي بمكتب النائب العام ووحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ولدى مصر مجموعة واسعة من الأدوات للاتصال والتحليل على الصعيد الدولي. وتستخدم قنوات الاتصال المعتادة، علاوة على قنوات سرية آمنة مثل قاعدة بيانات I-24/7 التابعة لإنتربول ومثل موقع إيغمونت الأمن (ESW).

أبرمت مصر اتفاقات وترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن التعاون المباشر مع الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون في الدول الأطراف الأخرى. وقامت النيابة العامة بإبرام العديد من مذكرات التفاهم بشأن التعاون المباشر وفتح قنوات التواصل مع نظائرها من الدول الأخرى، كما قامت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتوقيع على ١٩ مذكرة تفاهم مع نظيراتها من الوحدات الأجنبية. وتعتبر مصر هذه الاتفاقية بمثابة الأساس للتعاون المتبادل في مجال إنفاذ القانون بشأن الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.

ليس لدى مصر تشريعات أو اتفاقات أو ترتيبات تنظم التحقيقات المشتركة.

وفيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في اتفاقية مكافحة الفساد، يمكن اتخاذ التدابير الواردة في قانون الإجراءات الجنائية في معرض تطبيق أساليب التحقيق الخاصة، بما في ذلك مراقبة الاتصالات وتسجيل الأحاديث، وذلك بعد الحصول على إذن بذلك من قاضي التحقيق. كما يمكن لمصر استخدام أسلوب التسليم المراقب والعمليات السرية في قضايا فساد.

### ٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

إجمالاً، فيما يلي المعالم البارزة من التجارب الناجحة والممارسات الجيدة في تنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية:

- تعتمد مصر مقارنة مرنة لتسليم المجرمين، سواء باستخدام الاتفاقية كأساس قانوني أو بغياب معاهدة لتسليم المجرمين (المادة ٤٤، الفقرتان ٥-٧)؛
- يمكن لمصر أن تقدم المساعدة القانونية المتبادلة بغياب ازدواجية التجريم (المادة ٤٦، الفقرة ٩).

### ٣-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

يمكن أن تزيد الخطوات التالية من تعزيز تدابير مكافحة الفساد القائمة:

- النظر في إقرار تشريع خاص ينظم بشكل تفصيلي مسائل التعاون الدولي، بما فيها مسألتي تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة الإضافية لتعزيز المساعدة القانونية المتبادلة التي تقدم بغرض استبانة عائدات الجريمة وتجميدها واقتفاء أثرها واسترداد الموجودات، وفقاً لأحكام الفصل الخامس من هذه الاتفاقية.



- النظر في إمكانية اعتماد إجراءات محلية لتنظيم نقل واستقبال الأشخاص المحتجزين أو الذين يقضون حكماً بالسجن (المادة ٤٦، الفقرات ١٠ إلى ١٢)؛
  - النظر في إقرار تشريع ينظم نقل الإجراءات الجنائية (المادة ٤٧)
  - النظر في إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف تميز للسلطات المعنية أن تنشئ هيئات تحقيق مشتركة (المادة ٤٩).
-

---

## II. Résumé analytique

### Egypte

#### 1. Introduction: Aperçu du cadre juridique et institutionnel de l’Egypte dans le contexte de l’application de la Convention des Nations Unies contre la corruption

L’Egypte a signé la Convention des Nations Unies contre la corruption (la Convention) le 9 décembre 2003, et l’a ratifié par décret du Président de la République n° 307 du 11 Septembre 2004, publié dans le Journal Officiel, n° 6 en date du 8 février 2005. L’Egypte a déposé l’acte de ratification de la Convention auprès du Secrétaire Général des Nations Unies le 25 février 2005.

L’Egypte est un pays de droit romano-germanique. Les principales sources de son droit sont la Constitution, les lois votées par le Parlement et le droit international. Le cadre juridique national de lutte contre la corruption comprend des dispositions figurant dans plusieurs lois, notamment dans le Code pénal (CP), le Code de procédure pénale (CPP), la loi sur le gain illicite ainsi que la loi sur la lutte contre le blanchiment de capitaux (loi LBC).

Il convient de signaler que tout traité ratifié et publié, a en Egypte la force de la loi. Les dispositions d’un tel traité, à l’exception de celles qui exigent l’imposition d’une peine ou d’une mesure coercitive, sont applicables automatiquement, sans qu’il n’y ait besoin d’une intervention législative quelconque (art. 151/1 de la Constitution).

L’Egypte compte plusieurs organes spécialisés dans la lutte contre la corruption, parmi lesquels l’Autorité du contrôle administratif (ACA), de nombreux parquets spécialisés, la Direction des gains illicites rattachée au ministère de la justice, la direction générale de lutte contre les infractions liées aux fonds publics rattachée au ministère de l’intérieur et l’unité de lutte contre le blanchiment d’argent et le financement du terrorisme. L’Egypte a aussi créé une commission nationale de coordination relative à la lutte contre la corruption.

#### 2. Chapitre III: Incrimination, détection et répression

##### 2.1. Observations sur l’application des articles examinés

*Corruption et trafic d’influence (art. 15, 16, 18 et 21)*

Le législateur égyptien a incriminé en vertu du CP, la corruption active d’un agent public national (article 107 bis conjointement avec les articles 103-105). Cet acte

est incriminé même si la promesse ou l'offre n'a pas été acceptée par l'agent public (article 109 bis).

La corruption passive d'un agent public national est incriminée en vertu des articles 103-105 du CP.

Le corrupteur et le médiateur sont condamnés à la même peine prévue pour le corrompu, bien que le corrupteur ou le médiateur soit exempté de la peine, s'il notifie les autorités de cette infraction ou s'il avoue avoir accompli cette infraction (article 107 bis du CP).

La loi égyptienne ne prévoit pas l'incrimination de la corruption (active et passive) d'agents publics étrangers et de fonctionnaires d'organisations internationales publiques.

Le législateur égyptien a incriminé en vertu du CP le trafic d'influence actif (article 107 bis conjointement avec l'article 106 du CP). Cet acte est incriminé même si la promesse ou l'offre n'a pas été acceptée (article 109 bis du CP).

L'article 106 bis du CP incrimine le trafic d'influence passif.

L'Égypte a incriminé la corruption active dans le secteur privé en vertu de l'article 107 bis lu conjointement avec les articles 106 et 106 bis (a) du CP. Cet acte est incriminé même si la promesse ou l'offre n'a pas été acceptée (article 109 bis).

Les articles 106 et 106 bis (a) du CP incriminent la corruption passive dans le secteur privé.

#### *Blanchiment d'argent et recel (art. 23 et 24)*

Le blanchiment du produit du crime est incriminé en vertu de l'article 2 de la loi 80-2002 sur la lutte contre le blanchiment d'argent (loi LBC) et ses amendements, dont le dernier est le décret-loi 36 de 2014.

Tout acte qualifié de crime ou délit en vertu de la loi égyptienne, pourrait constituer une infraction principale au blanchiment, qu'il soit commis à l'intérieur ou en dehors du pays, du moment qu'il est sanctionné dans les deux pays (article 1-c de la loi LBC). De même, les personnes ayant commis l'infraction principale ne sont pas dispensées de poursuites pour blanchiment.

Le législateur égyptien a de même incriminé le fait de participer à une infraction de blanchiment, de coopérer, d'organiser, d'appuyer, d'inciter ou de faciliter sa commission, en vertu des dispositions générales du CP sur la participation criminelle (articles 40, 41, 43, 44, 45). Pour ce qui concerne la fourniture de conseil, cet acte s'inscrit dans le cadre des actes de soutien stipulés dans l'article 40 qui fait référence à "les a aidé de quelque autre manière".

La tentative du blanchiment est incriminée en vertu de l'article 14 de la loi LBC.

Le recel des biens volés ou provenant d'un délit ou d'un crime est incriminé en tant qu'infraction indépendante en vertu de l'article 44 bis du CP.

#### *Soustraction, abus de fonctions et enrichissement illicite (art. 17, 19, 20 et 22)*

L'article 112 du CP incrimine la soustraction de biens mais ne couvre pas explicitement les actes de détournement ou autres usages illicites. Ces deux actes

peuvent être incriminés en vertu des dispositions générales de l'article 116 bis qui incrimine les actes commis intentionnellement pour nuire aux biens ou aux fonds de l'instance pour laquelle l'agent public travaille, ou est en relation avec du fait de sa fonction officielle, ainsi que les biens et les fonds d'autrui confiés à cette instance. De même, l'acte de « détournement » peut être incriminé en vertu de l'article 113 qui couvre le fait de faciliter le détournement de fonds pour des tiers.

L'article 115 du CP incrimine l'abus de fonction.

Une loi sur le gain illicite (loi n°62 année 1975 sur le gain illicite) incrimine cet acte. L'action pénale éteinte par le décès n'empêche pas la restitution du gain illicite (article 18).

La soustraction de biens dans le secteur privé est incriminée en vertu de l'article 341 du CP sur l'abus de fonctions. Le législateur a en outre consacré l'article 113 bis du CP pour la soustraction commise par un président ou un membre du conseil administratif d'une société par actions ou un directeur ou un fonctionnaire de cette société.

*Entrave au bon fonctionnement de la justice (art. 25)*

L'article 300 du CP punit celui qui a forcé un témoin à ne pas témoigner ou à délivrer un faux témoignage. Cet article couvre les cas d'usage de la force physique, de la menace ou de l'intimidation. L'article 298 du CP s'applique au fait de promettre ou d'offrir ou d'accorder un avantage indu, pour obtenir un faux témoignage, si le témoignage a été livré. De même, l'auteur d'incitation au faux témoignage lorsque le témoignage est obtenu sous influence peut être sanctionné en vertu de l'article 40 du CP sur la participation criminelle, lu conjointement avec l'article 294 sur le faux témoignage relatif à un crime ou avec l'article 296 sur le faux témoignage relatif à un délit ou une contravention.

L'auteur de l'usage de la force physique, la menace, l'intimidation ou la promesse, la proposition ou l'offre d'un avantage indu, en vue d'inciter à présenter des éléments de preuve dans une procédure en rapport avec la commission d'infractions établies conformément à la Convention peut être sanctionné en vertu de l'article 40 du CP sur la participation criminelle, lu conjointement avec l'article 145 relatif à la dissimulation des preuves ou la présentation de fausses informations concernant une infraction.

L'article 137 bis (a) du CP incrimine l'usage de la force, de la violence, de la menace sur la personne d'un agent public ou d'une personne chargée d'un service public en vue de l'obliger, sans droit, à exécuter un acte relevant de sa fonction ou s'abstenir de l'exécuter.

*Responsabilité des personnes morales (art. 26)*

La loi égyptienne n'a pas consacré la responsabilité pénale des personnes morales concernant les infractions visées par la convention que dans le cas de blanchiment d'argent (article 16 de la loi LBC). Et la responsabilité civile de la personne morale pour les actes illégaux commis par ses agents peut être invoquée en vertu de l'article 174 du code civil.

Bien que la responsabilité administrative de la personne morale soit mentionnée dans plusieurs lois, cette responsabilité ne s'étend pas aux infractions de corruption.

La responsabilité de la personne morale, lorsqu'elle est consacrée, est sans préjudice de la responsabilité pénale des personnes physiques qui ont commis les infractions.

*Participation et tentative (art. 27)*

Les articles 40, 41 et 42 du CP incriminent la complicité criminelle (participation, incitation, entente, aide par tout moyen) et sont applicables aux infractions établies conformément à la Convention.

En matière de crimes, la tentative est puni dans tous les cas, sauf ce qui a été exclu par texte spécifique (article 46), en matière de délits, la tentative n'est pas punie sauf par texte spécifique (article 47). Concernant les infractions établies conformément à la Convention, la tentative de toutes ces infractions est punie, sauf celles relatives à la corruption dans le secteur privé, la soustraction de biens dans le secteur privé et l'obtention de faux témoignage sous l'effet de la force ou de la menace.

Selon le CP, les actes préparatoires d'une infraction ne sont en principe pas incriminés (article 45).

*Poursuites judiciaires, jugement et sanctions; coopération avec les services de détection et de répression (art. 30 et 37)*

Les peines prévues dans le CP pour les infractions établies conformément à la Convention vont de l'amende à la réclusion criminelle à perpétuité, selon la gravité de l'infraction.

Les immunités ne constituent pas un obstacle à la poursuite de ces infractions. Le législateur a en fait accordé des immunités de procédures pour certaines catégories d'agents publics. De même, les membres du gouvernement et de l'appareil administratif de l'Etat ne jouissent d'aucune immunité.

L'Egypte applique le principe de la légalité des poursuites.

La mise en liberté de l'accusé dans l'attente du jugement est possible, avec ou sans caution. La libération conditionnelle d'un condamné à une peine privative de liberté est possible après avoir purgé les trois-quarts de sa peine, conformément à l'article 52 de la loi sur les prisons.

L'Autorité du Contrôle Administratif peut demander la révocation d'un agent public ou son éloignement provisoire si l'intérêt public le dicte.

L'article 25 du CP prévoit la déchéance de la personne reconnue coupable d'infractions à exercer une fonction publique. De même, l'article 15 de la loi 18 sur la fonction publique, a fixé des conditions pour celui qui exerce une fonction publique visant à empêcher les personnes ayant fait l'objet d'une condamnation pénale ou d'une condamnation privative de liberté pour une infraction impliquant turpitude morale ou de malhonnêteté, à moins qu'elle n'ait été réhabilitée. Plusieurs législations prévoient la déchéance des personnes reconnues coupables d'infractions établies conformément à la Convention, d'exercer une fonction dans une entreprise dont l'Etat est totalement ou partiellement propriétaire, notamment la loi n° 159 de 1981 sur les sociétés anonymes et les sociétés en commandite par actions et sociétés

à responsabilité limitée (article 89) et la loi n° 203 de 1991 sur les entreprises du secteur public (articles 1, 4, 44).

Les sanctions pénales n'empêchent pas les autorités compétentes d'exercer leur pouvoir disciplinaire à l'encontre des fonctionnaires.

L'Égypte possède des programmes pour la réhabilitation des prisonniers durant leur incarcération, et un programme d'aide aux prisonniers libérés et leur réinsertion dans la société.

La législation égyptienne n'accorde pas d'immunité de poursuites judiciaires à la personne qui coopère à l'enquête mais dispense seulement l'accusé de peine en vertu d'un jugement du tribunal et dans les cas stipulés par la loi (les articles 107 bis et 118 bis (b) du CP et l'article 17 de la loi LBC).

La législation égyptienne ne prévoit pas la protection aux personnes qui coopèrent avec la justice.

*Protection des témoins et des personnes qui communiquent des informations (art. 32 et 33)*

La législation égyptienne ne prévoit pas la protection des témoins, des experts et des victimes, ni la protection des informateurs. La commission de coordination nationale relative à la lutte contre la corruption a élaboré un projet de loi visant cette protection.

*Gel, saisie et confiscation; secret bancaire (art. 31 et 40)*

L'article 30 du CP prévoit la possibilité de confisquer les objets saisis provenant du crime ou de délit, de même que les armes et les outils saisis qui y ont été utilisés ou qui sont susceptibles d'y être utilisés.

Le gel, la saisie et la confiscation de biens équivalents à la valeur du produit du crime ou des biens substitués est possible pour les infractions de blanchiment d'argent, d'enrichissement illicite ainsi que de détournement de fonds publics. Cela n'est pas prévu pour les infractions de corruption (dans les secteurs public et privé), d'abus de fonctions et de détournement de fonds privés. De même, le législateur n'a pas prévu la possibilité du gel, de la saisie et de la confiscation des revenus ou autres avantages tirés du produit des infractions établies conformément à la Convention, à l'exception du blanchiment d'argent.

Le CPP a conféré des pouvoirs étendus aux officiers de police judiciaire pour enquêter sur les infractions et leurs auteurs et de rassembler les preuves permettant à l'enquête de progresser. L'article 208 bis-a du CPP a en outre permis au tribunal pénal compétent, sur demande du parquet, d'ordonner les mesures conservatoires sur les capitaux de l'accusé, y compris l'interdiction d'en disposer ou de les gérer, dans de nombreuses infractions dont la corruption. Le parquet, si nécessaire ou en cas d'urgence, peut ordonner provisoirement ces mesures.

La Cellule de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, en vertu de l'article 5 de la loi LBC, mène les travaux d'enquête et d'examen des avis et informations qui lui parviennent sur les opérations suspectées de provenir d'une infraction principale ou d'être mêlées au blanchiment d'argent ou au financement du terrorisme, et demande au parquet de prendre les mesures conservatoires.

Un mécanisme de gestions des capitaux confisqués existe. Ce mécanisme repose essentiellement sur les dispositions du mandat stipulées dans le code civil. Une administration publique des capitaux confisqués a été créée sur ordre du Procureur général en 1999, et il existe une unité de fonds confisqués au sein de l'Administration du gain illicite ainsi qu'un département de gestions des capitaux confisqués au sein du ministère des finances.

Le secret bancaire ne constitue pas une entrave aux enquêtes judiciaires. Les articles 97 et 98 de la loi sur la Banque centrale stipulent que la cour d'appel du Caire peut ordonner la consultation ou l'obtention de toute information ou renseignement bancaire, sur demande du parquet, dans le cas où cela servirait pour élucider un crime ou un délit, avec des preuves tangibles à l'appui. De surcroît, le procureur général, ou tout autre avocat général délégué, peut ordonner directement que soient consultées ou obtenues les informations ou les renseignements bancaires qui serviraient pour élucider certaines infractions, dont le blanchiment d'argent.

La législation égyptienne ne permet pas le renversement de la charge de la preuve qu'exceptionnellement comme dans les cas de gains illicites (article 2 de la loi sur les gains illicites).

*Prescription; antécédents judiciaires (art. 29 et 41)*

L'article 15 du CPP stipule que l'action pénale se prescrit au bout de dix ans en matière de crimes et de trois ans en matière de délits. Concernant les infractions établies conformément à la Convention, le délai de prescription serait de dix ans, à l'exception de celles relatives à la corruption dans le secteur privé, la soustraction de biens dans le secteur privé et l'obtention de faux témoignage sous l'effet de la force ou de la menace, ou le délai de prescription est de trois ans.

La période s'interrompt par l'instruction, la mise en accusation ou le procès, ainsi que par l'injonction pénale ou par les procédures de conclusions, si elles sont engagées à l'encontre de l'accusé ou s'il en a été notifié de façon officielle.

Le délai de prescription commence à courir à compter de la date de la commission de l'infraction sauf dans le cas de détournement de fonds publics, d'abus de fonctions et de détournement de biens des sociétés par actions, ou le délai de prescription commence à courir à la date de fin de service de l'agent public ou la disparition de sa qualité, à moins que l'enquête ne soit commencée plus tôt.

Les lois ne prévoient pas la possibilité de tenir compte des condamnations dont l'auteur présumé d'une infraction aurait antérieurement fait l'objet dans un autre Etat.

*Compétence (art. 42)*

L'Egypte a établi sa compétence à l'égard de la plupart des cas visés à l'article 42, sauf pour les infractions de corruption commises à l'étranger par une personne apatride résidant habituellement sur son territoire et les infractions de corruption commises contre l'Egypte ou contre ses ressortissants.

Il n'existe toutefois pas de texte explicite dans la législation égyptienne qui consacre le principe *aut dedere aut judicare*, notamment dans le cas de défaut de compétence juridictionnelle égyptienne à l'égard de l'infraction établie.

*Conséquences d'actes de corruption; réparation du préjudice (art. 34 et 35)*

Le code civil contient un texte général (l'article 125) qui établit la règle que la tromperie et la fraude rendent l'acte juridique nul. Il s'agit d'un principe général sur lequel s'appuie l'organe administratif dans sa demande d'annulation des contrats nés de la corruption.

La loi égyptienne autorise l'indemnisation des entités ou personnes qui ont subi un préjudice du fait d'un acte de corruption notamment en vertu des dispositions générales du code civil qui autorisent la demande de réparation pour acte illicite (article 163).

*Autorités spécialisées et coopération interinstitutions (art. 36, 38 et 39)*

L'Egypte compte plusieurs organes spécialisés dans la lutte contre la corruption, parmi lesquels, et peut être le plus éminent, l'Autorité du contrôle administratif (ACA). Cet organe est chargé de la lutte contre la corruption et exerce sa mission au sein de l'administration et ses branches, des entreprises et établissements publics et privés et des organes privés chargés de missions publiques. Il dispose de ressources appropriées pour exercer ses tâches, y compris les ressources financières, techniques et humaines.

L'Egypte a de même créé de nombreux parquets spécialisés, avec d'importantes prérogatives dans la lutte contre la corruption, parmi lesquels: Le haut parquet de sécurité de l'Etat, Le haut parquet des fonds publics, le parquet des affaires financières et commerciales et le parquet administratif.

S'y ajoutent la Direction des gains illicites rattachée au ministère de la justice, la direction générale de lutte contre les infractions liées aux fonds publics rattachée au ministère de l'intérieur et l'unité de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme (CRF). L'Egypte a aussi créé une commission nationale de coordination relative à la lutte contre la corruption.

En ce qui concerne la coopération entre les autorités nationales, l'article 26 du CPP oblige les agents publics et les personnes chargées de mission publique d'informer immédiatement le parquet dès qu'ils ont connaissance d'une infraction. De même, l'article 7 de la loi LBC oblige les autorités compétentes de communiquer à la CRF les informations en sa possession concernant les infractions principales ou se mêlant au blanchiment d'argent ou au financement du terrorisme. L'Egypte a également mis en place un Comité national de coordination dans le domaine de la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme.

En ce qui concerne la coopération entre autorités nationales et secteur privé, l'article 8 de la loi LBC oblige les établissements financiers, les professionnels des métiers et des affaires non financières d'informer la CRF de toute transaction suspectée d'être le produit de crime ou mêlée au blanchiment d'argent. De même, Il existe de nombreuses hotlines pour accueillir les plaintes et dénonciations, comme la hotline du parquet administratif et d'autres dédiées à recevoir les plaintes des organes de contrôles, la hotline de l'organe de contrôle administratif, la hotline de la Direction des fonds publics.



## 2.2. Succès et bonnes pratiques

De manière générale, il peut être fait état des succès et des bonnes pratiques ci-après en ce qui concerne l'application du chapitre III de la Convention:

- L'incrimination du fait qu'un agent public accepte une somme d'argent, à titre de récompense après avoir accompli un acte relevant de ses fonctions (l'article 105 du code pénal) ;
- Le fait que l'extinction de l'action pénale par le décès dans les affaires de gain illicite n'empêche pas la restitution du gain illicite (article 18 de la loi n°62 de 1975 sur le gain illicite);
- Le fait que le délai de prescription ne court dans les cas de corruption, d'abus de pouvoir, de détournement de fonds publics, d'abus de fonctions, de détournement de biens des sociétés par actions, qu'à partir de la date de fin de service de l'agent public ou la disparition de sa qualité, à moins que l'enquête ne soit commencée plus tôt (l'article 15 du CPP, modifié par la loi 6 de 2015).

La possibilité de l'exécution du jugement de recouvrement dans les infractions sur les fonds publics, du patrimoine de l'épouse de l'accusé et de ses enfants mineurs, s'il est avéré leur être dévolu par l'accusé et qu'ils ont obtenu à partir de l'infraction. L'extinction de l'affaire criminelle par décès ne fait pas obstacle à la justice pour répondre les infractions sur les fonds publics envers les héritiers et légataires et de toute personne qui a bénéficié de l'infraction d'être jugés efficaces dans les fonds de retour à chacun d'eux autant que bénéficié. (Article 208 bis du Code de procédure pénale).

## 2.3. Difficultés d'application

Les initiatives suivantes pourraient permettre de renforcer encore les mesures de lutte contre la corruption existantes:

- Conférer le caractère d'infraction pénale à la corruption active des agents publics étrangers et des fonctionnaires des organisations internationales publiques (paragraphe 1 de l'article 16) ;
- Envisager de conférer le caractère d'infraction pénale à la corruption passive des agents publics étrangers et les fonctionnaires d'organisations internationales publiques (paragraphe 2 de l'article 16) ;
- En ce qui concerne la protection des témoins et des personnes qui communiquent des informations (art. 32 et 33);
- Adopter les mesures nécessaires pour assurer une protection efficace contre des actes éventuels de représailles ou d'intimidation aux témoins et aux experts qui déposent et, s'il y a lieu, à leurs parents et à d'autres personnes qui leur sont proches. Ces mesures doivent s'appliquer également aux victimes lorsqu'elles sont témoins et aux accusés qui apportent leur aide dans les enquêtes ou poursuites.
- Adopter les mesures nécessaires pour permettre que les avis et préoccupations des victimes soient présentés et pris en compte aux stades appropriés de la

procédure pénale engagée contre les auteurs d'infractions d'une manière qui ne porte pas préjudice aux droits de la défense.

- Envisager d'adopter les mesures nécessaires pour assurer la protection contre tout traitement injustifié de toute personne qui signale aux autorités compétentes, de bonne foi et sur la base de soupçons raisonnables, tous faits concernant les infractions établies conformément à la Convention.
  - Adopter les mesures nécessaires pour permettre le gel, la saisie et la confiscation de biens équivalents à la valeur du produit du crime ou des biens substitués pour les infractions de corruption (dans les secteurs public et privé), d'abus de fonctions et de détournement de fonds privés.
  - Adopter les mesures nécessaires pour permettre le gel, la saisie et la confiscation des revenus ou autres avantages tirés du produit des crimes stipulés dans la Convention.
  - L'Egypte est encouragée à considérer à intégrer dans ses lois un texte explicite qui consacre le principe *aut dedere aut judicare*.

### 3. Chapitre IV: Coopération internationale

Il n'existe pas dans le droit positif égyptien un texte général réglementant la question de la coopération judiciaire internationale, cependant il y'a un projet de loi présenté par le ministère public à cet égard, qui organise ce sujet par tous ses aspects, et plus particulièrement: l'entraide judiciaire, l'extradition et le transfèrement des personnes condamnées, et le transfert de la procédure pénale. Ce projet est actuellement en étude par le Ministère de la Justice avant d'être présentée à la Chambre des représentants.

#### 3.1. Observations sur l'application des articles examinés

##### *Extradition (art. 44)*

L'Egypte n'a pas de législation spécifique qui régit la question de l'extradition des criminels de manière détaillée, bien que de nombreux textes aient abordé la question de la coopération juridique internationale et stipulé que la coopération dans ce domaine s'effectue dans le cadre des règles établies par les conventions internationales ou selon le principe de réciprocité (article 18 de la loi LBC).

Dans la pratique, la demande d'extradition est envoyée au département de la coopération au sein du ministère de la justice (autorité centrale), puis renvoyée au ministère public. La décision finale d'approuver ou de rejeter la demande revient au procureur général, et cette décision peut faire l'objet d'appel.

En outre, le président peut, conformément au décret-loi 140-2014, accorder l'extradition des accusés et le transfèrement des personnes condamnées, lorsque les intérêts de l'Etat l'exigent, et cela sur requête du Procureur général et après l'accord du Conseil des ministres.

L'Egypte ne peut accorder l'extradition en l'absence de la double incrimination.

L'Egypte ne subordonne pas l'extradition à l'existence d'un traité et l'auteur de chacune des infractions prévues par la Convention peut être extradé, par application

directe des dispositions de celle-ci (art. 151/1 de la Constitution). Les lois égyptiennes ne considèrent aucune de ces infractions comme une infraction politique et ne fixent pas de durée d'emprisonnement nécessaire pour accepter la demande d'extradition.

Bien que certains traités bilatéraux d'extradition conclus entre l'Égypte et d'autres États prévoient des procédures pour accélérer l'extradition, l'équipe d'experts n'a pas pu juger de l'efficacité, la facilité ou la rapidité de telles procédures.

L'Égypte peut placer en détention une personne présente sur son territoire dont l'extradition est demandée ou prendre à son égard d'autres mesures appropriées pour assurer sa présence lors de la procédure d'extradition et ce conformément aux dispositions de certains traités bilatéraux d'extradition conclus en la matière.

L'Égypte n'extrade pas ses ressortissants (article 62 de la constitution). Le principe *aut dedere aut judicare* est reconnu en Égypte, mais il n'est pas régi par la législation.

L'exécution de condamnations pénales étrangères peut être envisagée exceptionnellement s'il existe un traité bilatéral ou multilatéral qui régit la question.

Les garanties de traitement équitable sont prévues dans la Constitution et le CPP et sont applicables dans les procédures d'extradition.

Les législations égyptiennes ni les traités bilatéraux auxquels l'Égypte est partie ne prévoient que l'extradition peut être refusée au seul motif que l'infraction est considérée comme touchant aussi à des questions fiscales.

L'Égypte a conclu un grand nombre de traités bilatéraux d'extradition et elle est partie à plusieurs traités multilatéraux sur la question.

*Transfèrement des personnes condamnées; transfert des procédures pénales (art. 45 et 47)*

L'Égypte a conclu plusieurs traités bilatéraux relatifs au transfèrement de personnes ayant fait l'objet de condamnations, ces traités peuvent traiter la question de transfèrement des personnes ayant commis des infractions établies conformément à la Convention.

*Entraide judiciaire (art. 46)*

L'Égypte n'a pas de législation spécifique qui régit la question de l'entraide judiciaire, bien que de nombreux textes aient abordé cette question. L'entraide dans ce domaine s'effectue dans le cadre des règles établies par les conventions internationales ou selon le principe de réciprocité (article 18 de la loi LBC).

L'Égypte a désigné, le département de Coopération internationale au sein du Ministère de la Justice, comme autorité centrale, et en a informé le Secrétaire Générale des Nations Unies.

La plupart des traités et des procédures applicables établissent l'obligation de présenter la demande par écrit ou oralement, en cas d'urgence, à condition de la confirmer par écrit, dans la langue de l'État requérant, accompagnée d'une traduction dans la langue de l'État requis ou en langue anglaise/française. En cas

d'absence d'un traité avec l'Etat requérant, la demande devra être présentée obligatoirement en arabe ou en anglais pour les pays non arabophones.

L'Égypte peut fournir une entraide, indépendamment de l'existence d'un traité et en l'absence de double incrimination. De plus, toutes les procédures qui peuvent être effectuées dans le cas d'une affaire pénale interne peuvent aussi être menées sur la base d'une demande d'entraide judiciaire. Les demandes concernant des personnes physiques et des personnes morales sont traitées de la même manière.

L'Égypte peut, sans demande formelle, transmettre spontanément des informations à d'autres pays.

Il n'existe pas à l'heure actuelle de règles complètes qui régissent les auditions par vidéoconférence, toutefois, des projets de lois sont en cours d'examen sur cette question.

Le secret bancaire et le fait qu'une demande d'entraide judiciaire touche à des questions fiscales ne sont pas reconnus comme motifs de refus.

L'Égypte ne dispose pas de mesures internes pour réglementer les transferts des personnes détenues ou purgeant une peine

L'Égypte peut se conformer à une demande de confidentialité au titre de l'application directe de la Convention. Elle peut aussi, et sur la même base, fournir l'entraide judiciaire conformément aux dispositions de l'article 46 de la Convention lorsqu'il s'agit de demandes des Etats parties à la Convention avec lesquels l'Égypte n'a pas de traité sur ce sujet.

L'Égypte a conclu de nombreux traités bilatéraux et multilatéraux relatifs à l'entraide judiciaire mutuelle.

*Coopération entre les services de détection et de répression; enquêtes conjointes; techniques d'enquête spéciales (art. 48, 49 et 50)*

Il existe de nombreuses voies de communication directe entre les autorités d'application de la loi égyptiennes et leurs homologues dans les autres pays concernant les infractions pénales à travers les voies de coopération internationale du ministère de l'intérieur (Département de la sécurité nationale); Interpol du Caire, la Direction de la coopération internationale au ministère de la Justice, le bureau de la coopération internationale au bureau du Procureur général et l'Unité de la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme.

L'Égypte dispose d'une large gamme d'outils de communication et d'analyse au niveau international. Les voies de communication habituelles sont utilisées, ainsi que des canaux sécurisés, comme le système d'échange de données I-24/7 d'INTERPOL et le site Egmont sécurisé (ESW).

L'Égypte a conclu de nombreux traités bilatéraux et multilatéraux de coopération directe avec les services de détection et de répression d'autres Etats membres. Le Bureau du Procureur général a aussi conclu plusieurs protocoles d'entente sur la coopération directe et la communication ouverte avec ses homologues. De plus, l'Unité de lutte contre le blanchiment d'argent et de financement du terrorisme a signé de 19 protocoles d'entente avec ses homologues. L'Égypte considère la Convention comme base pour la coopération entre les services de détection et de répression.

L'Égypte ne dispose pas de législations ni des accords ou des arrangements qui régissent les enquêtes conjointes.

Pour les infractions visées par la Convention, les mesures prévues par le CPP peuvent être prises dans l'application des techniques d'enquête spéciales, y compris la surveillance des communications et l'enregistrement des conversations, et après avoir obtenu l'autorisation du juge d'instruction. L'Égypte peut également recourir aux livraisons surveillées et aux opérations d'infiltration dans des affaires de corruption.

### **3.2. Succès et bonnes pratiques**

De manière générale, il peut être fait état des succès et des bonnes pratiques ci-après en ce qui concerne l'application du chapitre IV de la Convention:

- L'Égypte adopte une approche souple à l'extradition, à la fois en utilisant la Convention comme base juridique et en l'absence d'un traité d'extradition (art. 44, par. 5-7) ;
- L'Égypte peut fournir l'entraide judiciaire en l'absence de double incrimination (art. 46, al. 9).

### **3.3. Difficultés d'application**

Les initiatives suivantes pourraient permettre de renforcer encore les mesures de lutte contre la corruption existantes:

- Envisager d'adopter une législation spéciale qui régit, de manière détaillée, les questions de coopération internationale, y compris l'extradition et l'entraide judiciaire ;
- Adopter les mesures nécessaires additionnelles pour mieux organiser l'entraide judiciaire mutuelle aux fins d'identifier, geler et localiser le produit du crime, et recouvrer les avoirs, conformément aux dispositions du chapitre V de la Convention ;
- Envisager d'adopter des mesures internes pour réglementer le transfèrement des personnes détenues ou purgeant une peine ;
- Envisager d'adopter une législation sur le transfert des procédures pénales ;
- Envisager de conclure des accords ou des arrangements bilatéraux ou multilatéraux en vertu desquels les autorités compétentes concernées peuvent établir des instances d'enquête conjointes.